التقرير السنوي للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٢٠٢٣

الربط بين النضالات من أجل العدالة الاجتماعية وحقوق الأنسان في أنحاء العالم

أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في احتجاج على الخسائر والأضرار خلال مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين.
الصورة: بيانكا سينكى

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

جدول المحتويات

رسالة مجلس الإدارة	٣
جوهر الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	٥
دراسة حالة عن العمل الجماعي: تعزيز مستقبل بديل نسوي متجذر في الرعاية، وإلغاء الديون، والعدالة المناخية	٧
رأي استشاري لمحكمة البلدان الأميركية في شأن الحق في الرعاية	٨
تعميق تحليلنا المشترك وتعزيز مطالبنا الجماعية	٩
يوم الأمم المتحدة الدولي للرعاية والدعم	٩
تعطيل التمويل المعتاد	١٠
جعل الرعاية مركزية للعدالة المناخية في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين	١١
أثر العمل الجماعي وأفكار الأعضاء	١٢
المعلومات المالية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٨
داعمونا	١٩

رسالة مجلس الإدارة

كريستيانا سايتي لوا
المنتدى العالمي لصيادي الأسماك (WFFP) | كينيا

مها عبد الله
فلسطين

رايان شليف (رئيس)
مشروع المساءلة الدولية (IAP) | أمريكا

بينوتا موي دهماي
ميثاق شعوب آسيا الأصلية (AIPP) | تايلاند

ديبي ستوثارد
شبكة آسيان البديلة بشأن بورما | جنوب شرق آسيا

كان هذا العام عاماً واعداً إذ جدد أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التضامن، وعمقوا التحليل السياسي، وعززوا المناصرة الجماعية. وبعد التحديات التي رافقت جائحة كوفيد-١٩، تمكنّا من الاستضافة الشخصية مجدداً للوفود المتخصصة بالمناصرة واجتماعات الاستراتيجية ذات الصلة في شكل كامل. ووضعنا مرة أخرى استراتيجية للحملات بعد أيام العمل التي عُقِدت عبر الإنترنت. وكما سيبيّن هذا التقرير لاحقاً، نفّذ الفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية بزيارة تضامنية وتبادل استراتيجي شاركت في استضافته حركة ساكني الأحياء الفقيرة في ديربان (شباط / فبراير، جنوب أفريقيا). واستكملت ذلك ورش عمل نقدية منهجية حول الاقتصاد السياسي للعنف (آذار / مارس، المكسيك) والرعاية والديون، فضلاً عن المناخ (حزيران / يونيو، الأرجنتين). وفي شكل جماعي، وفر ذلك للحركات الاجتماعية ومنظمات الشعوب الأصلية والنقابات العمالية المستقلة وقادتها من النساء على مستوى القاعدة، فضلاً عن المنظمات غير الحكومية المتحالفة، مجالات لتعميق التحليل المشترك للأسباب الجذرية للظلم، ودراسة تاريخ النظام الأبوي والاستعمار والنظام الاقتصادي المهيمن. وساعد التحليل المنهجي الذي تبلور بدوره الأعضاء على صقل استراتيجياتهم من أجل التغيير.

كذلك بدأ أعضاء الحركات عملية إعادة نظر في الميثاق المشترك للنضال الجماعي، مشيرين إلى تعدد أزمات الديون، والمناخ، والرعاية، المتشابكة مع هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية واتخاذ القرارات. ومع تزايد أوجه القصور في الرأسمالية النيوليبرالية وضوحاً وتعسفاً، واجهت العديد من حكوماتنا أزمة شرعية. فالسياسات الاستبدادية والدينية و / أو الإثنية-القومية استغلت خيبة الأمل والغضب المشروع لدى الناس في سياقات عديدة. ومن خلال تقديم بديل تقدمي، عززت الحركات التركيز على الحق في تقرير المصير، في ضوء الحق في تشكيل مستقبل تقوده المجتمعات المحلية، بما في ذلك اقتصادات الرعاية النسوية التي تركز على المساواة الفعلية والتضامن داخل البلدان وفي ما بينها.

كذلك يتردد صدى أزمة الشرعية التي تواجه حكوماتنا في المجالات الحكومية الدولية. ومع تزايد الضغط على الأمم المتحدة للحصول على تمويل خاص، أصبحت مجالات الأطراف المعنية المتعددة شائعة في شكل متزايد، ما يمنح الأطراف الفاعلة الخاصة القوية مقعداً مهماً إلى طاولات اتخاذ القرارات. وندد الأعضاء بهذا النمط وذلك في الأعمال التحضيرية لمؤتمر قمة المستقبل التي عقدتها الأمم المتحدة. في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين، وفي مواجهة أكثر من ألفين و ٤٠٠ من جماعات الضغط المعنية بالوقود الأحفوري، دعا الأعضاء إلى تمويل للإجراءات المناخية يستند إلى المنح ويعالج التفاوتات التاريخية ويكون تحويلياً جندرياً، ويمكن توقعه، ويكون متاحاً للمجتمعات المحلية التي هي في المواجهة، ويرتكز على حقوق الإنسان. شارك الأعضاء في تنظيم مساحات وأنشطة شعبية في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في دبي وإلى جانب اجتماعات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراكش. وطالبت الأنشطة بإلغاء الديون غير المشروعة التي لا يمكن تحملها، وربط الديون بأزمات الرعاية والمناخ التي تتكشف. وكانت الأشهر الأخيرة من عام ٢٠٢٣ كارثية، إذ ارتُكِبت جرائم حرب وجرائم إبادة جماعية في غزة والسودان، وسط تزايد النزعة العسكرية والقمع في العديد من السياقات، ما شكل اختبارات وجودية لفاعلية نظام الأمم المتحدة.

وتعزز اللحظة السياسية الحالية الحاجة إلى ربط النضالات من أجل العدالة الاجتماعية في أنحاء العالم كله. ويُعَد التضامن العملي الأساس الذي يرتكز على التفاهمات التي عبر عنها الأعضاء على شعاري «كفاحك هو كفاحي» و»أنا موجود لأننا موجودون». وقد وفرت مبادئنا الأساسية بدورها وضوحاً حول من نكون معاً، إذ كانت بمثابة سياسات مسبقة تصور المستقبل الذي نريد تحقيقه. وتعكس هذه المبادئ أيضاً فهمنا لما هو ضروري لتحقيق التغيير التحويلي. كذلك يجب أن تكون الحركات الاجتماعية مركزية، فتعمل لتعبئة المجتمعات المحلية المتنامية للمطالبة بحقوقها.

ويُعَد التوازن الإقليمي في القيادة خطوة حيوية نحو التغلب على إرث الاستعمار والإمبريالية. ويُعَد التوازن بين الجنسين في القيادة والتحليل النسوي المتعدد الجوانب ضروريين لإنشاء حركات ومطالب شاملة وذات رؤية في مواجهة السياسات الاستبدادية الرجعية. ولتعميق الروابط بين كفاحنا وقوته الجماعية، وبناء تحليل واستراتيجية بقيادة الأعضاء تسترشد بهذه المبادئ، بدأنا عملية تقييم ومناقشة وتشاور لمدة سنة من أجل عقد اجتماع عالمي حول الاستراتيجية في أيلول / سبتمبر ٢٠٢٤.

إيريني إسكوريهويلا بلاسكو (الأمينة)
مرصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية **| إسبانيا**

خوانا توليدو باسكوال (أمينة الصندوق)
مجلس شعوب ووشطاج | غواتيمالا

كريس جروف (بحكم المنصب)
المدير التنفيذي لشبكة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

جوهر الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وقيمتها في أعضائها:

نموذج العمل، المبادئ الأساسية، ونظرية التغيير

في سبعينيات القرن الماضي، هجّرت الحكومة الكينية مئات عائلات الأندورويس من أرض أجدادهم الواقعة حول بحيرة بوغوريا لتأسيس محمية للطرائد مخصصة للسياحة. ودعم أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شكل جماعي مجتمع الأندورويس المحلي.

تعود أصول نشأة الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إلى مجموعة صغيرة من الحركات الاجتماعية، والمنظمات الحقوقية غير الحكومية والمناصرين الذين جمعهم اعترافٌ مشترك بأن العديد من المظالم التي واجهوها كانت ذات طابع عالمي متنامٍ ومتجذرة في الأسباب الهيكلية المشتركة. تأسست الشبكة عام ٢٠٠٣، وتحولت إلى مساحة استخدمها الأعضاء للربط بين نضالاتهم في المناطق كلها في مسعى لمواجهة هذه التحديات التي كثيراً ما تكون نظامية. حدد الأعضاء مركزية الحركات الاجتماعية والتوازن الإقليمي والمساواة بين الجنسين ومقاربة متعددة الجوانب تُبرز التحليل الجندري، لتكون المبادئ التوجيهية الأساسية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مترجمين إدراكهم بأن حقوق الإنسان متجذرة في التجارب التي اختبرتها الشعوب والنضالات التي خاضتها والتي عن طريقها يجري إعمال هذه الحقوق. وظلت هذه المبادئ الأساسية ركائز يستند إليها الأعضاء في نموذج العمل، وتسترشد بها أربع استراتيجيات أولية تقع في صميم نظرية التغيير التي تتبعها الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية:

التضامن، ويستند إلى شعار «نضالك هو نضالي»، ويتجلى في التعبئة الجماعية عن طريق نظام التضامن في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للدفاع عن الأعضاء الذين يواجهون تهديداً أو يتعرضون إلى اعتداء، وإثارة مطالبهم الحقوقية الأوسع نطاقاً، والتصدي للاقتصاد السياسي المستند إلى العنف وطابعه العنصري، وتيسير الدعم الاستراتيجي بين الأعضاء.

التعلّم المتبادل من خلال تشارك الخبرات والاستراتيجيات والدروس بين الأقاليم وتيسره اللقاءات التبادلية بين القيادات القاعدية وورش عمل التقاضي الاستراتيجي وقاعدة بيانات السوابق القضائية، وورش عمل الأمن والحماية، والندوات المتعددة اللغات عبر الإنترنت. فالتضامن والتعلّم المتبادل يعززان علاقات الثقة ويشجعان على بناء الحركات، وهما عنصران أساسيان إلى جانب العنصرين الآخرين في نظرية التغيير.

التحليل المشترك للأوضاع العالمية والمسارات التاريخية اللذين يقوّضان حقوق الإنسان، والذي تسترشد به المجتمعات المحلية المقاوِمة، يُعد عاملاً أساسيّاً لتحديد المسائل والاستراتيجيات والمطالب الشاملة من أجل التغيير النظامي، على النحو الوارد في الميثاق المشترك للنضال الجماعي والنداء العالمي للتحرك استجابة لكوفيد-١٩، والموقف الجماعي في شأن البيانات المتعلقة بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والمطالب الجماعية بميثاق اجتماعي جديد للرعاية، وسلسلة قصص التثقيف الشعبي المصورة عن هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية واتخاذ القرارات.

العمل الجماعي وينطوي على الاستجابة للتداعيات التي أحدثتها الجائحة وتصوّر الدخول في «الوضع الطبيعي الجديد»، ومناصرة التنظيم والانتصاف الفاعلين، والتصدي للديون غير المشروعة أو المستدامة التي تقف عائقاً أمام المجتمعات المرتكزة على رعاية الناس والكوكب، والتدخل في القضايا القانونية الأساسية، ومواجهة هيمنة الشركات، والتعبئة من أجل تحقيق العدالة المناخية، ووضع رؤى الحركات الشعبية في صميم الجهود الجماعية كلها، وذلك بالاعتماد على القوة المستمدة من تنوّع ما يزيد على ٣٠٠ عضو في ٨٠ بلداً لجعل حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية حقيقة واقعية للجميع.

يُنتخب مجلس إدارتنا المؤلف من سبعة أشخاص مرة كل ثلاث سنوات من قبل الأعضاء ومن بينهم بناء على مبادئنا الأساسية. تُعَد الفرق العاملة في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية الأداة الأساسية التي تخوّل الأعضاء تفعيل الأهداف المشتركة، وتضم حاليّاً: الفريق العامل المعني بمساءلة الشركات، والفريق العامل المعني بالسياسة الاقتصادية، والفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والفريق العامل المعني برصد الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والفريق العامل المعني بالحركات الاجتماعية، والفريق العامل المعني بالتقاضي الاستراتيجي، ووالفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ويدأب الأعضاء على إعطاء الأولوية إلى الاستفادة من القوة الجماعية والمتنوعة للشبكة لمعالجة تعقيدات التحديات والأزمات المتداخلة. وهناك الآن العديد من المبادرات المتقاطعة على مستوى الفرق العاملة، وتشمل النضال من أجل كفالة حقوق الإنسان المتصلة بالأرض والعدالة المناخية؛ والتصدي لهيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية واتخاذ القرارات؛ وتعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أوضاع النزاع.

تنطلق الأعمال الجماعية كلها من تجارب الأشخاص الذين اختبروا أكثر من سواهم التفاوت والفقر والظلم وتدمير البيئة ويقاومون ذلك – ولاسيما النساء والفتيات – ومن تحليلهم وقيادتهم. وتستنير عمليات الشبكة وسياساتها كلها بدءاً من تحديد المواقف السياسية وصولاً إلى تكوين هياكل الإدارة وتخطيط الاجتماعات وورش العمل الاستراتيجية بهذا الخط الأساسي. تستفيد الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من هذا الجهد الضروري الذي لا ينضب في تطبيق مبادئنا الأساسية وتهيئة مساحة ديمقراطية أفقية وجذرية مخصصة للإنسانية المشتركة وصون كرامة الجميع، في ممارسة سياسات استباقية وصياغتها لنوع العالم الذي نسعى إلى بنائه والنظام السياسي الذي نبتغيه.

دراسة حالة عن العمل الجماعي

تعزيز مستقبل بديل نسوي متجذر في الرعاية، وإلغاء الديون، والعدالة المناخية

المؤتمر الإقليمي الخامس عشر المعني بالمرأة في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي/بوينس آيرس، ٧-١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢٢
الصورة: الأمم المتحدة

على مدى السنوات القليلة الماضية، عمّق أعضاء الحركات الاجتماعية وحركات الشعوب الأصلية – مع القيادات النسائية في المقدمة – التعاون بين الحركات والتلاقح ذا الصلة في شأن مطالب تركز على معالجة التقاطعات بين الرعاية والديون والعدالة المناخية. عند اندلاع جائحة كوفيد-١٩، صاغ أعضاء الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية مطالب وعززوها في شأن ميثاق اجتماعي جديد وتحويلي يتعلق بالرعاية، يستند إلى إطار العمل المعروف باسم 6R – recognition, redistribution, reduction, rights, representation, and reframing (الاعتراف، وإعادة التوزيع، والحد، والحقوق، والتمثيل، وإعادة صياغة الاقتصاد كاقتصاد رعاية). وإذ يفهم الميثاق الاجتماعي الرعاية باعتبارها كل العمل الذي يحافظ على الحياة، يُعَد رؤية بعيدة الأجل لحياة الناس كحالات مترابطة مع بعضها بعضاً ومع الطبيعة، ما يشكّل مخططاً للتغيير المنهجي نحو مستقبل بديل نسوي أكثر عدلاً وإنصافاً واستدامة للجميع.

«لا يتعلق الميثاق بالاعتراف بالرعاية فحسب، بل أيضاً بكيفية تحويل السياسة الاقتصادية، مثلاً، السياسات المالية لإعادة التوزيع؛ وسياسة الإنتاج؛ والعلاقة مع الموارد، الموارد الطبيعية على وجه الخصوص؛ والتفكير في خدمات عامة أكثر وأفضل والقتال بشدة في سبيلها. [من] الجنوب العالمي، نأتي من تاريخ متنوع، لكن الرعاية كانت دائماً تحتل المركز. لقد تعلمنا من هذه الأفكار... العائدة إلى مرحلة ما قبل الاستعمار ومرحلة الأجداد والتي تركزت ولا تزال تتركز على الرعاية من أجل إعادة صياغة الاقتصاد لتحقيق اقتصادات الرعاية».

آنا أبيلندا، رابطة حقوق المرأة في التنمية، عالمية
مونغانو وا وانافيجيجي، كينيا

رأي استشاري لمحكمة البلدان الأميركية في شأن الحق في الرعاية

في أعقاب المؤتمر الإقليمي الخامس عشر المعني بالمرأة في أميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – «جمعية الرعاية: أفق من أجل انتعاش مستدام مع المساواة بين الجنسين» – (الأرجنتين، تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٢)، حيث شارك أعضاء الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بقيادة عاملات منزليات، أكدت الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأميركا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من جديد التزامها المعلن في بوينس آيرس (شباط / فبراير ٢٠٢٣). وركز الالتزام على الحاجة إلى اعتماد أطر تنظيمية تضمن الحق في الرعاية وتنفيذ سياسات وأنظمة رعاية شاملة للانتقال نحو مجتمع مستدام للرعاية يضمن المساواة بين الجنسين. واستخدم الأعضاء في الأرجنتين والمكسيك وغيرهما هذه الاتفاقية لتعزيز المناصرة المحلية لإجراء تغييرات تشريعية وسياسية، إذ طلبت الأرجنتين رأياً استشارياً من محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان في شأن مضمون الرعاية ونطاقها كحق من حقوق الإنسان. واعترافاً بهذا باعتباره فرصة محتملة، قدمت مجموعة تنتسب إلى عدة أقاليم وتضم أكثر من ١٠ أعضاء مداخلة خطية إلى محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان، تحض فيها على الاعتراف بالحق في الرعاية بوصفه حقاً مستقلاً وقابلاً للتقاضي وقابلاً للإنفاذ ومترابطاً وغير قابل للتجزئة عن حقوق الإنسان الأخرى المعترف بها. وعرض ممثل أحد الأعضاء الأرجنتينيين الميثاق الاجتماعي في شأن الرعاية في بيان شفوي أمام المحكمة، وأبرز الآثار غير المتناسبة للمشاريع الخارجية وأزمة المناخ في المرأة.

«عندما تتضرر المنظومات البيئية أو تصبح الموارد شحيحة، تواجه المرأة عبئاً أكبر من الرعاية إذ يتعين عليها التعويض عن فقدان الموارد الطبيعية وانحسار خدمات المنظومات البيئية. وعلاوة على ذلك، فإن النساء بوجه عام هن اللاتي يواجهن أكبر آثار التدهور البيئي وتغير المناخ، وهو وضع يعكس، لكنه يعمق أيضاً، ظروف التفاوت والتهميش والاستبعاد التي تؤثر على قدرتهن على التمتع بحقوقهن بفعالية وعلى قدم المساواة الكاملة»

سيسيليا باستوس موريشي،
مؤسسة سياسات التنمية البديلة، الأرجنتين

تعميق تحليلنا المشترك وتعزيز مطالبنا الجماعية

وبناء على الإضرابات النسائية العالمية السابقة، طرح الأعضاء مطالب الميثاق الاجتماعي في شأن الرعاية وطرحوا تحليلات العاملين في مجال الرعاية ورؤاهم في ٨ آذار / مارس، وذلك، في المقام الأول، من خلال سلسلة من الإجراءات على وسائل التواصل الاجتماعي. وتكرر ذلك في الأول من أيار / مايو، باستخدام يوم العمل الدولي لطرح حقوق العاملين في مجال الرعاية ومركزية الرعاية لرفاه الناس والكوكب.

من المهم توسيع تجاربنا الإقليمية مع الآخرين والعلاقات مع العاملات المنزليات والمنظمات النسائية من المناطق الأخرى. كلاريد بالاسيوس، الاتحاد الكولومبي الأفريقي للعمال المنزليين، كولومبيا

كلاريبيد بالاسيوس
اتحاد العاملات الكولومبيات من أصل أفريقي في الخدمة المنزلية | كولومبيا

في حزيران / يونيو، اجتمع حوالي ٣٠ عضواً من أعضاء الفريق العامل المعني بالمرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لحضور ورشة عمل النقد المنهجي «التركيز على الرعاية، وتعزيز عدالة الديون»، في الأرجنتين، لاستكشاف تاريخ الديون واستخداماتها، وجذور أعمال الرعاية المقومة بأقل من قيمتها، والهجوم النيوليبرالي على توفير القطاع العام لهذه الأعمال، فضلاً عن دور هيمنة الشركات على المؤسسات الحكومية واتخاذ القرار.

لقد رأيت إمكانية لتحدي صندوق النقد الدولي وحكوماتنا معاً. وكان هذا التبادل مهماً أيضاً في دعمنا كقادة للعودة إلى بلداننا وتثقيف حركاتنا في شأن دور هذه المؤسسات الدولية، وطبيعة الديون، وإمكانيات الاقتصاد المستند إلى الرعاية، وهو التزام على دولنا المضي قدماً في تطبيقه. وقدّرت التعلم عن الممارسات المختلفة، بما في ذلك المطابخ المجتمعية، من دون دعم من الحكومة. لقد شجعتني إمكانية توحيد نضالات حركاتنا على مستوى العالم.

إيزيكيل ريما

موونغانو وا وانافيجيجي | كينيا

يوم الأمم المتحدة الدولي للرعاية والدعم

وساعدت المناصرة الجماعية الموجهة إلى الدول التقدمية أيضاً في ضمان إنشاء يوم دولي للأمم المتحدة للرعاية والدعم، اعتمدته الجمعية العامة للأمم المتحدة (تموز / يوليو ٢٠٢٣). وفي حين أن القرار غير كامل، سيعمل هذا اليوم الدولي لزيادة الوعي بأهمية الرعاية والحاجة إلى الاستثمار في اقتصاد للرعاية مرن وشامل، ما يتيح فرصة أخرى للأعضاء لتعزيز الميثاق الاجتماعي الخاص بالرعاية والمسائل المتداخلة المتعلقة بالديون والسياسة المالية والمناخ.

تستند أهمية تحقيق الاعتراف في قطاعنا كعاملات منزليات إلى مساهمتنا المهمة في الاقتصاد العالمي. ويُعَد الاعتراف بحقوق الإنسان وحقوق العمالة الكاملة والوصول عليها أمراً أساسياً لتحقيق اقتصاد منصف.

نورما بالاسيوس
النقابة الوطنية للعاملات المنزليات، المكسيك

تعطيل التمويل المعتاد

ثم ضم الأعضاء التحليل الجماعي والمطالب الجماعية التي جرى توحيدها في ورشة العمل النقدية المنهجية الخاصة بنا إلى المناصرة التي تستهدف الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي / البنك الدولي في مراكش (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٣). وبموازاة ذلك، شاركت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في تنظيم أسبوع العمل العالمي من أجل العدالة والقمة البديلة في شأن الديون والمناخ والاقتصاد. وكانت الإجراءات التي يقودها الأعضاء عبر الإنترنت والمناسبات الجانبية التي تعزز التقاطعات بين الرعاية والديون والمناخ بمثابة مساهمات فريدة ومهمة في مناقشات المجتمعات المدنية وتنظيمها. وعلى وجه التحديد، طالب الأعضاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بإلغاء الديون غير المشروعة وغير المستدامة، وإضفاء الطابع الديمقراطي على العملية الخاصة بالديون، وإلغاء الشروط الضارة. وتُعَد هذه الخطوات حاسمة للتصدي بفاعلية للسياسات الاستخراجية والتقشفية النيوليبرالية التي تقوض توفير الرعاية العامة، وتحد من الموارد اللازمة لمعالجة أزمة المناخ، وتزيد من هشاشة العمال جميعاً، مع أثر غير متناسب في النساء الفقيرات والعاملات.

"[لقد] اتضح في العديد من الجلسات أن الدعوة إلى إلغاء الديون حية جداً وجيدة جداً في الأجندات النسوية في كل مكان، وأن كسر سلاسل الديون هو معركة رئيسية لن نتهرب منها، للوفاء بحقوقنا ونقرب أنفسنا من تحررنا."
ماي بوينافينتورا، حركة الشعوب الآسيوية للديون والتنمية، إقليمية

ماي بونافنتورا
حركة شعوب آسيا بشأن الدين والتنمية (APMDD) | إقليمية

أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراكش (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٣).

جعل الرعاية مركزية للعدالة المناخية في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين

في الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغير المناخ التي استضافتها دبي، كان المحور الرئيسي لمناصرة الأعضاء هو الاعتراف بأن النساء بتنوعهن كله يتأثرن في شكل غير متناسب بالخسائر والأضرار الناجمة عن أزمة المناخ، بما في ذلك عن طريق زيادة أعباء الرعاية. وبالتوازي مع ذلك، يمكن أن يساهم نهج مستند إلى الحقوق في تقييم الرعاية والاستثمار فيها في إيجاد حلول مناخية حقيقية. ويحرص الأعضاء على البناء على هذه الجهود لتنفيذ حملات على مستوى الشبكة من أجل بناء اقتصادات توفر رعاية نسوية وتعيد توليد رؤوس الأموال وتكون مرتكزة على بدائل للنماذج المهيمنة. ومن المرجح أن يستهدف ذلك المؤسسات العامة أو الحكومية الدولية التي ترسخ الديون غير المستدامة وغير المنصفة وتستخدمها كأداة تفرض على البلدان تخفيضات في الإنفاق العام وتحرير العمالة. ويمكن أن تستهدف الحملات أيضاً الأطراف الفاعلة المسؤولة عن السياسات التي تمنع توفير الرعاية الصحية، و / أو تقلل من قيمتها، و / أو تخصخصها، و / أو تزيد من الأزمات المناخية والبيئية، و / أو تعمق سيطرة الشركات على عملية اتخاذ القرارات الحكومية.

أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين التي عُقِدت في الفترة من ٣٠ تشرين الثاني / نوفمبر إلى ١٢ كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٣ في دبي، دولة الإمارات العربية المتحدة.

أثر العمل الجماعي وأفكار الأعضاء

١. تعزيز العدالة المناخية

في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين في دبي، ساعد وفد قوي من الأعضاء ضم شعوباً أصلية وحركات اجتماعية وقيادات نسائية في تأمين تفعيل صندوق الخسائر والأضرار والاتفاق على «الانتقال» بعيداً من الوقود الأحفوري. وخلال المفاوضات، حمل الأعضاء إعلاناً يخص المجتمعات المدنية إلى محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان وهو يحض على إصدار حكم يتناول الحق في التعويضات المناخية والتزامات الدول بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية في شأن تغير المناخ وما بعدها. وبناء على هذا الإعلان، قدم تسعة أعضاء مداخلة جماعية في شأن طلب شيلي وكولومبيا رأياً استشارياً حول «الطوارئ المناخية وحقوق الإنسان» إلى محكمة البلدان الأميركية لحقوق الإنسان (كانون الأول / ديسمبر ٢٠٢٣).

أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مؤتمر الأطراف الثامن والعشرين.

٢. الاحتفال بالقوة الجماعية التي فازت بالحق في بيئة صحية

كان التحالف العالمي من أجل الاعتراف العالمي بحق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة أحد المستفيدين من جائزة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان المرموقة لعام ٢٠٢٣ لدوره الأساسي في المناصرة وصولاً إلى اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بالحق في بيئة صحية. وأدت الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية دوراً محورياً في التحالف، إذ عززت مشاركة أعضاء حركات الشعوب الأصلية وأعضاء الحركات الأخرى.

ممثلو التحالف العالمي في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

٣. تركيز معارف المجتمعات المحلية لمعالجة آثار تغير المناخ

في ورشة عمل حول تصميم البحوث عُقِدت في ناكورو، كينيا، أطلق أكثر من ١٥ عضواً من تسعة بلدان الإصدار الثاني من مشروعنا الخاص بالبحوث التي تقودها المجتمعات المحلية حول الخسائر والأضرار الناجمة عن المناخ، ولاسيما الخسائر غير الاقتصادية (أغسطس / آب ٢٠٢٣). تدعم مجموعة استشارية من الأعضاء ست حركات اجتماعية ومجموعات تمثّل شعوباً أصلية – مع قيادات نسائية قاعدية في المقدمة – هي في مقدم النضالات من أجل العدالة المناخية لتشكيل وإجراء بحوث متجذرة في نهج نسوي متعدد الجوانب من شأنه تعزيز نضالاتهم المحلية، وكذلك الحملات العالمية الجماعية.

ورشة عمل مشروع CLR. كينيا، أغسطس ٢٠٢٣

وعلى رغم العديد من التحديات الناشئة في طريقنا لتحقيق العدالة المناخية، يواصل الفريق العامل المعني بالبيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إظهار التزاماته ودعمه الذي لا ينضب للنضال من أجل حق الشعوب الأصلية في تقرير المصير بما في ذلك النضال مع الأندورويس في كينيا. [...] وباستخدام البحوث التي تقودها المجتمعات المحلية، تقوم شبكة تمكين نساء شعوب الأندورويس الأصلية بتوثيق الخسائر والأضرار التي تعرض لها الأندورويس بسبب نزع الحكومة الكينية ملكيتهم عام ١٩٧٤ والآن بسبب تغير المناخ. [...] وبدعم من الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، نكافح تغير المناخ ونستغله كفرصة لنقل المعرفة بين الأجيال، ونستقطب الأجيال الشابة إلى النضال من أجل الحقوق بالأرض، وهي أجيال كثيراً ما تشعر بالغربة في المناقشات. كريستين كاندي، شبكة تمكين نساء شعوب الأندورويس الأصلية.

كريستين كاندي
شبكة تمكين نساء إندوريس الأصليات، كينيا

٤. الضغط من أجل إبرام معاهدة ملزمة لوقف إفلات الشركات من العقاب

قاد الأعضاء حملات ناجحة لحماية المفاوضات المتعلقة بإبرام معاهدة ملزمة في شأن الأعمال وحقوق الإنسان في الدورة التاسعة للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية التابع للأمم المتحدة (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٣)، وبذلوا جهوداً على مدار العام لدفع الدول التقدمية إلى تولي زمام العملية التي أثبتت أنها حاسمة. قاوم مجتمع مدني موحد وبلدان متحالفة من جنوب العالم إزالة المطالب الجوهرية الرئيسية من مشروع النص واقتراحاً غير متوقع لتفكيك العملية الحالية من خلال قرار جديد إشكالي يصدر عن الأمم المتحدة.

«دعونا لا نقلل من قيمة عملية الآيلة إلى الصك الملزم قانوناً، وأثرها في المستويات الوطنية / الإقليمية. نحن نضغط في هذا الاتجاه كشبكة عالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وعلى رغم أن ذلك يبدو حلماً بعيد المنال، يجب أن نستمر لأن ذلك يضغط في شكل غير مباشر على الأطراف الفاعلة. نحن ندفع من أجل رفع السقف، وبطبيعة الحال ستظهر جوانب في أجزاء أخرى من النظام».

وسام أحمد
الحق، فلسطين.

«هذه عملية مهمة جداً. ولو لم يكن المجتمع المدني مشاركاً، لكان السلوك الذي رأيناه من الدول، ولاسيما تلك التي تسيطر عليها الشركات، وكذلك من الرئاسة الحالية، التي يمكن أن تتأثر بسهولة بالدول والشركات القوية، سلوكاً مختلفاً. تغير مشاركة المجتمع المدني القواعد لأن الجميع يعرفون الآن أن هناك من يراقب».

ماري كامبو
اللجنة الكينية لحقوق الإنسان

أعضاء في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمنظمات المتحالفة معها يحتجون أمام لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في جنيف، مطالبين بمعاهدة قوية وملزمة لإنهاء إفلات الشركات من العقاب. الصورة: كلارا رويغ / شبكة المعلومات والعمل الدولية في شأن أولوية الغذاء

٥. قصص مصورة جديدة كأداة تثقيف سياسي رئيسية حول الديون والعدالة المناخية

خلال الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في مراكش (تشرين الأول / أكتوبر ٢٠٢٣)، أطلق الأعضاء قصصنا المصورة الثالثة في سلسلة التثقيف السياسي الشعبية «قوة الـ٩٩ في المئة لوقف هيمنة الشركات والديون»، والتي ركزت على الديون في مضماري الرعاية والمناخ. وأدى الاشتراك في تنظيم الجلسات والإجراءات في قمة الشعوب البديلة والأسبوع العالمي للعمل من أجل العدالة في شأن الديون والمناخ والاقتصاد والعمل مع حلفاء جدد إلى نشر القصص المصورة على نطاق واسع وجعلها تؤدي دوراً رئيسياً في المناصرة.

«لقد سمح لنا العمل على القصص المصورة حول هيمنة الشركات بتعزيز المعرفة ليس فقط على المستوى المحلي، بل أيضاً للحصول على سياق دولي. كانت المواد (القصص المصورة) المصممة مفيدة في ممارساتنا التربوية».

مارثا ديفيا
لجنة البيئة للدفاع عن الحياة، كولومبيا

٦. معالجة الاقتصاد السياسي للعنف

أتاحت ورشة العمل الخاصة بالنقد المنهجي، بعنوان «مقاومة الاقتصاد السياسي للعنف»، فرصة لـ٢٠ عضواً وحليفاً مقربين لتعميق التحليل ووضع استراتيجيات مع آخرين يعانون من آثار التواطؤ بين الجريمة المنظمة والأطراف الفاعلة الخاصة والدولة في أميركا الوسطى، فضلاً عن مناطق أخرى (حزيران / يونيو ٢٠٢٣). ثم اجتمع أعضاء المجموعة الاستشارية لنظام التضامن التابع للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمواصلة استكشاف مظاهر الاقتصاد السياسي للعنف، فضلاً عن استراتيجيات المقاومة.

أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في ورشة عمل «مقاومة الاقتصاد السياسي للعنف»، مكسيكو سيتي، حزيران/يونيو ٢٠٢٣

«كانت لحظة قيمة لتحليل المستويات المختلفة من الظلم والعنف التي نواجهها في سياقاتنا. في كولومبيا، نرى القطاعات السياسية التقليدية الموجودة في السلطة، لكننا نرى أيضاً عدداً من الأطراف الفاعلة الخاصة بما في ذلك تجار المخدرات. كذلك تفرض ورشة العمل هذه علينا عبئاً يتمثّل في الدفاع عن نظام يقدّر النساء والرجال جميعاً، جميعنا».

أرتورو كاستيلو توريس
حركة سيمارون، كولومبيا

المنسقة العامة لمنظمة الأخوة السود الهندوراسية، ميريام ميراندا. الصورة: Criterio.hn

٧. تعبئة تضامناً مع الزملاء الأعضاء الذين يواجهون القمع

عندما واجه أعضاء في البرازيل وكولومبيا وهندوراس والهند والجولان السوري المحتل وفلسطين والفلبين وجنوب أفريقيا القمع والعنف، احتشد بقية أعضاء الشبكة تضامناً، ما يظهر القوة الجماعية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ولمواجهة نمط من الهجمات المتزايدة ضد منظمة الأخوة السود الهندوراسية (OFRANEH)، احتشد الأعضاء للفت الانتباه إلى نضالها. وحصلت المنظمة على جائزة حقوق الإنسان والأعمال لعام ٢٠٢٣، في اعتراف دولي مهم. لقد أثارت النداءات العاجلة الموجهة إلى البعثات الدبلوماسية اهتماماً وطنياً ودولياً عندما واجهت المنظمة العضو في الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كارباتان مضايقات قضائية متجددة في الفلبين، وأيد القاضي تبرئة الأعضاء المدافعين عن حقوق الإنسان جميعاً (تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٣).

٨. توحيد الحركات الاجتماعية للربط بين النضالات وبناء البدائل

«أعتقد أن مناقشتنا حول الإدماج كانت مهمة للغاية – مخاطبة النساء والشباب والقبائل أو المجموعات التي كثيراً ما كانت مهمشة. لقد حفزت المناقشة قيادتي المستمرة داخل حركتي، وعززت الحاجة إلى مواصلة التواصل وبناء حركاتنا».

فطومة خميس
جمعية كيسومو للحقوق الاجتماعية، كينيا

شاهدوا «فيديو: حركة ساكني الأحياء الفقيرة تطالب بحقوقهم وكرامتهم في جنوب أفريقيا» في
https://www.escr-net.org/resources/video-abahlali-/basemjondolo-demands-thei-rights-in-south-africa

تلاق أكثر من ٢٠ من أعضاء الحركات الاجتماعية في زيارة تضامنية وتبادل تعليمي شاركوا في تنظيمه مع حركة ساكني الأحياء الفقيرة في جنوب أفريقيا، لاستكشاف إمكانيات جديدة للعمل وتنفيذ الحملات معاً في مواجهة الأزمات المتداخلة (شباط / فبراير ٢٠٢٣). وقدم شريط فيديو لزيارتنا التضامنية إلى كومونة إيخينانا بلغات العمل الأربع خاصتنا دعماً إلى جهود التضامن الجارية، بما في ذلك ضمان العدالة لثلاثة قادة جرى اغتيالهم. واحتفلت الحركة بلمحة عدالة نادرة عندما صدر حكم بإدانة الرجل الذي قتل نائب رئيس كومونة إيخينانا (تموز / يوليو ٢٠٢٣).

اليونيسف إثيوبيا / ٢٠٢٢ / مولوغيتا أيبني

٩. تحقيق مبادرة الأمم المتحدة في شأن المساواة في اللقاحات

في معرض دق ناقوس الخطر في شأن التداعيات المستمرة وغير المتكافئة لكوفيد-١٩، وكذلك خطر الجوائح في المستقبل، وجه الأعضاء دعوة متابعة إلى لجنة الأمم المتحدة للقضاء على التمييز العنصري لاتخاذ إجراء (حزيران / يونيو ٢٠٢٣). وفي صدى للمطالب الجماعية، أصدرت اللجنة قراراً حول غياب الحصول المنصف وغير التمييزي على لقاحات كوفيد-١٩، داعية الدول الأطراف إلى التخلي عن حقوق الملكية الفكرية المتعلقة بالحمايات أو اللقاحات أو العلاجات أو تكنولوجيات الرعاية الصحية الوبائية الخاصة بكوفيد-١٩ من أجل تحقيق الاحترام الكامل لحقوق الإنسان

(آب / أغسطس ٢٠٢٣).

أعتقد أن التضامن الجماعي في نضالاتنا يمكن أن يساعد في دفع التنفيذ قدماً.
هيلاري تشو/ الحركة الشعبية الزيمباوية لحقوق الأرض

ورشة عمل في شأن التقاضي الاستراتيجي، جنوب أفريقيا، ٢٠٢٣.

١٠. تعزيز حقوق الأرض من خلال التنفيذ

أقام محامون وحركات اجتماعية وشعوب أصلية علاقات تعاون جديدة وتضامناً بين الأقاليم في ورشة عمل استراتيجية للتقاضي دارت حول التنفيذ وعُقِدت في جنوب أفريقيا.

(تشرين الثاني / نوفمبر ٢٠٢٣).

وفي شكل ملموس، ركز الأعضاء على الأحكام الأساسية المتعلقة بالتعويضات وإعادة أراضي الأجداد إلى شعبي الأندورويس والأوجيك، الصادرة، على التوالي، عن اللجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب والمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. عند طرد المئات من أفراد مجتمع الأوجيك المحلي في شكل غير قانوني من أراضيهم خلال ورشة العمل، وقف المشاركون متضامنين وعبّأ نظام التضامن التابع للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إجراءات أوسع.

١١. مناصرة البيانات المستندة إلى حقوق الإنسان

استناداً إلى الموقف الجماعي في شأن البيانات التي تستهدف إعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، طور الأعضاء مواد لنشر مبادئ البيانات «الجيدة»، بما في ذلك أوراق حقائق وفيديو رسوم متحركة قصير يسلط الضوء على العمل السياسي المحيط بالبيانات. وقد دعمت هذه الجهود مناصرة مثل حلقة نقاش بقيادة الأعضاء في الدورة العامة العادية الرقم ٧٥ للجنة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب (أيار / مايو ٢٠٢٣). والتزمت اللجنة بعد ذلك بإعداد قرار يكلف الفريق العامل المعني بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بتحديث المبادئ التوجيهية لتقديم التقارير من جانب الدول، استناداً إلى الموقف الجماعي.

[نحن بحاجة] إلى مواصلة تحدي كيفية تعزيز علاقات القوة القائمة والحفاظ عليها من خلال إنتاج المعرفة وكيف يشكل ذلك تحليلنا لـ«المشكلة»، والحلول التي نتوصل إليها، والعمليات التي نستخدمها للوصول إلى تلك الحلول.

كونستانزا باوتشولو
منظمة رصد العمل الدولي من أجل حقوق المرأة في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، إقليمية

المعلومات المالية للشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية

السنة المالية ٢٠٢٣

الادارة	٦٪
الحملات والعضوية	١٠٪
الحركات الاجتماعية	٧٪
مسائلة الشركات	١٠٪
البيئة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٠٪
التنمية	٤٪
السياسية الاقتصادية	١٠٪
الرصد	١١٪
نظام التضامن	٩٪
التقاضي الاستراتيجي	١٤٪
المرأة والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية	١٠٪

إجمالي الإيرادات: ٢,٤١١,٦٧٨ دولار أميركي

إجمالي النفقات: ١,٠٥٧,١٥٨ دولار أميركي

داعمونا

حقق أعضاء الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية إنجازات مهمة إزاء واقع حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية للجميع، وذلك عن طريق إجراءات التعبئة التضامنية، والانخراط في التعلّم المتبادل، وتعميق التحليل المشترك والمطالب المشتركة، وفي نهاية المطاف، تعزيز العمل الجماعي. وتتقدّم الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بجزيل الشكر من العديد من الأعضاء والحلفاء الذين كرسوا وقتهم وجهدهم اللذين لا يُقدَّران بثمن من أجل العمل الجماعي عام ٢٠٢٢، فضلاً عن أولئك الذين شاركوا في توفير الموارد المالية للمساعدة في النهوض بعمل الشبكة، وهم:
تضمين الشعارات فقط

- **الخدمة العالمية اليهودية الأميركية**
- **مؤسسة فورد**
- **مؤسسات المجتمع المفتوح / مؤسسة لتعزيز المجتمع المفتوح**
- **ProtectDefenders.eu**
- **صندوق سايج**
- **وقفية سيغريد راوسينغ**
- **صندوق والاس العالمي**
- **صندوق ويلسبرينغ الخيري**

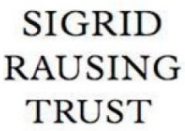

الشبكة العالمية للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية هي شبكة يقودها الأعضاء وتضم ٣٠٠ حركة اجتماعية ومنظمة حقوقية ومناصرون من ٨٠ دولة، تتعاون من أجل العالم الذي نحتاج إليه: عالم ترشد فيه رعاية الناس والكوكب والتضامن والمساواة القرارات وتشكيل الهياكل لضمان حقوق الإنسان .

تابعونا على وسائل التواصل الاجتماعي @ESCR-Net

اشتركوا في النشرة الإخبارية:
https://escr-net.ink/newsletter

www.escr-net.org

الشبكة العالمية
للحقوق الأقتصادية
والاجتماعية والثقافية